اختبـــــــــــــار مادة الفلسفة
شعب الاقتصاد والتصرف والرياضيات
والعلوم التجريبية والتقنية
الدّورة الرئيسيــّة : جوان 1999

يختار المترشح أحد المواضيع الثلاثة التالية :

الموضوع الأول :

هل من تعارض بين تبنّـــي حُقوق الإنسان والإقرار بسلطة الدولة ؟

الموضوع الثاني :

هل من دور يُمْكن للفلسفة أن تلعبه في زمن أصبح فيه العِلمُ أداة هيمنة على الطبيعة والإنسان ؟

الموضوع الثالث : تحليل نص

إنّ المنابع الأساسيّة للأحكام المسبقة هي المحاكاة والعادة والميْـل .
إنّ للمحاكاة تأثيرا عامّا في أحكامنا ، ذلك أنّه يُوجَد سبب قويّ لأنْ نعتبر حقيقيّا ما أقرّ آخرون أنّه كذلك . ومن ذلك الحكمُ المسبق التالي : إنّ كل ما يشترك الآخرون في فِعله هو حَسن . أمّا عن الأحكام المسبقة المتولدة من العادة فلا يُمْكن أن تستأصل إلا بعد زمن طويل ، وذلك حين يرى الذهنُ أحكامَه تنحبس بالتــدريج وتؤجّلُ بفعل بواعث متناقضة ، فيجد نفسه ، نتيجة لذلك ، مُنقادا إلى نمط مضادٍّ في التفكير. أمّا إذا كان حكمٌ مسبق ما نابعًا من العــادة وصادرا عن المحاكاة في آن ، فإنّ من العسير إشفاء الإنسان منه . ويمكن للحكم المسبق الناشئ عن المحاكاة أنْ يُسَمّى أيضا الميل إلى الاستخدام السّلبي أو الآليّ للعقل استخداما يحل محلّ فعله العفويّ الذي تحكمه قوانين .
والحقّ يقال ، إنّ العقل مبدأ فعّال لايجب ــ حين يتعلق الأمر باستخدامه المحض ــ أن يَسْــتَمِدَّ أيّ شيء من مجرّد سلطــة الغير ولا حتى من التجربة . لكن كثيرون هم أولائك الذين يقودهم الكسل إلى تفضيل اتــباع أثر الغير بدلا من إرهاق ملكاتهم الذهنيّة الخاصة . إنّ مثل هؤلاء لا يستطيعون أبدا أن يكونوا سوى نسخ للغير ؛ ولــوْ كان الجميع على هذه الشاكلة ما كان حَدَثَ أبدًا أيّ تغيير في العالم .

إيمانويل كانط

المنطق . ص 85 ــ 86

حلــل هذا النص في شكل مقال فلسفيّ مستعينا بالأسئلة التالية :

- أيّ مشكل يثيره الكاتب ؟
- حدّد دلالة الأحكام المسبَــقة ومــنابعها مبرزا تأثيرها في استخدام العقل .
- ما سبيل العقل للتخلص من سلطة الأحكام المسبقة ؟
- ما هي في رأيك قيمة تحرير العقل من الأحكام المسبقة ؟